

وعلى أي حال ، كان هنالك بعض المشاريع العربية - الاسرائيلية المشتركة في الضفة الغربية ، بما فيها معمل التعبئة في أريحا (١٢٥) .

وفي تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٢ عرضت الحكومة الاسرائيلية حوافز مهمة جديدة للمستثمرين الاسرائيليين لتوظيف أموالهم في الصناعة في المناطق المحتلة . وفي الثامن من تشرين الاول قررت اللجنة الاقتصادية الوزارية ان تشمل المشاريع في الضفة الغربية بكل المنافع التي تعطى لمشاريع مناطق التنمية ذات الأفضلية « ١ » في إسرائيل ذاتها . وقد علقت صحيفة « هآرتس » على ذلك بقولها « جاء في تقارير الدوائر العلمية في القدس ان للقرار بتوسيع قانون تشجيع استثمار رأس المال مغزى سياسيا عميقا . وفي الواقع يعني قرار الحكومة أنها على استعداد ، من الآن فصاعدا ، لتشجيع اصحاب المشاريع الذين يقبضون صناعات في المناطق من خلال مجموعة من الامتيازات الأساسية . . . ولم يواجه الاقتراح الذي تقدم به وزير الصناعة والتجارة ، حاييم بارليف ، الى اللجنة الوزارية اية معارضة » (١٢٦) .

وحتى بعض السياسيين « أخصام الدمج » في إسرائيل الذين يعارضون استرداد العمل العربي الى إسرائيل كانوا مغتبطين بالقرار المتعلق بحوافز الاستثمار للاسرائيليين في المناطق المحتلة (١٢٧) .

ان الامتيازات الجديدة المعطاة للمستثمرين هي بالفعل أساسية . اذ انه سيكون بمقدور كل مشروع جديد يفتحه اسرايليون في المناطق المحتلة الحصول على قرض يصل الى حد ٥٠٪ من الرأسمال العامل الضروري بفائدة قدرها ٩٪ ، وهو معدل منخفض حسب المعايير الاسرائيلية ، ولا يحتاج المستثمرون انفسهم الا الى وضع ٢٠٪ من رأس المال (١٢٨) . وبالإضافة الى ذلك ، يستطيع المشروع الجديد تلقي منحة حكومية تصل الى ٣٣،٤٣٪ من الاستثمار في تطوير الأماكن والابنية ، زائدا ضعفا علاوة الاستهلاك الاعتيادية ، وتأجيل التسجيل واقساط رأس المال والملكية ، والاعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات وضريبة قصوى على الأرباح تبلغ ٢٨٪ . وهنالك تدابير خاصة لرأس المال الاجنبي (١٢٩) .

في الوقت نفسه تقريبا الذي عرضت فيه الحكومة حوافز لاصحاب المشاريع الاسرائيليين في المناطق المحتلة ، عملت ايضا على توسيع عمليات البنوك الاسرائيلية هناك . منذ الحرب عام ١٩٦٧ والبنوك العربية في المناطق المحتلة مغلقة ، وهكذا لم يكن هنالك منافسة للبنوك الاسرائيلية . لكن عاملين اثنين حدا من قدرة البنوك

فان اراضي الدولة الواقعة في ايدي الحكومة الاسرائيلية تضم ٧٣.٢١٤ دونما من الاراضي المزروعة والمعبدة بـ ٣٠٠.٠٠٠ دونم من الصحراء . وبالإضافة الى ذلك تسيطر الحكومة الاسرائيلية على ٢٢٨.٧٨٩ دونما من « الاراضي المهجورة » في الضفة الغربية و ١٠٤.٠٢ بناية تعود لـ « غائبين » - اي لاجئين هربوا عام ١٩٦٧ . ولا تضم هذه المتلكات حوالي ٢١.٠٠٠ دونم مصادرة في منطقة القدس الشرقية التي ضمت الى إسرائيل وفي ضواحيها .

وفي غزة تسيطر الحكومة الاسرائيلية على حوالي ثلث المنطقة بكاملها ، اراضي الدولة التي كانت تديرها سابقا الحكومة المصرية . تضم المنطقة ٤٥.٣٧٠ دونما من الطرقات و ٥١٤.٥٢٦ دونما في الساحل . وبالإضافة الى ذلك ، صودر حوالي ١٠.٠٠٠ دونم من الاراضي في قطاع غزة من اجل ٥ مستوطنات اسرائيلية .

لا تضم هذه الارض الواقعة في المنطقتين والمعلنة « مغلقة لاسباب عسكرية » . وتصل الاراضي التي يشغلها هذا التصنيف الى عدة الاف دونم (١٣٤) .